المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 04-09-2006 العـــدد : 2166
الصفحـات : 25 المسلسل : 159

تخصيص أسهم مجانية لذوي الدخل المحدود ببنك إنماء

ما زالت حكومة خادم الحرمين الشريفين تولي كل اهتماماتها بهموم وتقدم ورخاء الوطن والمواطن ومشاركة المواطن في كافة الأنشطة التجارية الحكومية واستمراراً لسياستها جاءت الموافقة على انشاء بنك إنماء الحكومي على أن يتم تخصيص أسهم للمواطنين بهذا البنك. ولو نظرنا الى خبرة بعض البلدان عند تخصيص مؤسساتهم الحكومية نجد أن عدداً منها على سبيل المثال بولندا، هنغاريا، المكسيك، رومانيا، بلغاريا، تشيلي، التشيك.... إلخ عند بداية الانفتاح الاقتصادي كانت تتميز بأسواق معزولة ومركزية في اقتصادياتها وعدم وجود خبرات إدارية، أسواق غير تنافسية، ومعظم مؤسساتها تحت إدارات بيروقراطية. ومن ثم أثبتت الدراسات أن هذه الدول بعد أن طبقت برامج خصخصة ضخمة و نجحت هذه التجربة على 6000 مؤسسة تمت دراستها بعد أن مر على خصخصتها ثلاث سنوات حيث حدث تحسن في أداء هذه المؤسسات، زيادة إنتاجية العاملين، زيادة في الدخل... إلخ . ولو درسنا برنامج خصخصة المؤسسات الحكومية لإحدى هذه الدول على سبيل المثال رومانيا لوجدنا الآتي:

عند بدء التخصيص بدأت رومانيا بإطلاق القانون رقم (1990/15) قانون إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية والذي يقسم المؤسسات إلى:

1. مؤسسات تعمل في صناعات استراتيجية في الاقتصاد والتي ستبقى في يد الحكومة ومن ثم ستتم إعادة تنظيمها والعمل على استقلالها إدارياً على أن يتم نقلها للقطاع الخاص مستقبلا.
2. باقي المؤسسات الحكومية والتي سيتم أخذها لبرنامج التخصيص.

ومن ثم تم تصميم برنامج التخصيص حيث إن المؤسسات التي سيتم تحويلها إلى "تجاري" سيتم توزيع 30 ٪ من أسهمها على المواطنين مجانا و70٪ سيتم بيعها للمستثمر المحلي أو الأجنبي وفي عام 1994 تم تغير النسبة والتي أصبحت 60:40 وذلك على أن تقوم الحكومة بأخذ التدابير أو الاحتياطات بتبديل السندات إلى أسهم بحيث تغطي 60 ٪. لذا قامت الحكومة الرومانية بوضع ما يقارب 3304 مؤسسات حكومية للتخصيص وتملك الحكومة في هذه المؤسسات ما نسبته 47,8 ٪ وقامت بإصدار 16,5 مليون شهادة لملكية هذه الأسهم المجانية للمواطنين.

ومن خلال هذه المقدمة عن خصخصة المؤسسات والشركات الحكومية في عدد من الدول نجد أننا يمكن أن نحصل على بعض الدروس المستفادة والتي يمكن أن تطبقها الحكومة على بنك إنماء المزمع إنشاؤه في نهاية هذا العام ونظرا لوجود فائض بميزانية الحكومة لهذه السنة المالية وحيث إن تكليف المعيشة والسكن بدأ يوماً بعد يوم في الارتفاع وبدأ الفقر يزداد بين طبقات المجتمع حيث يمكن أن تقوم حكومة خادم الحرمين الشريفين بتسهيل دخول أصحاب الدخل المحدود وذلك من خلال منحهم أو تخصيص أسهم مجانية لهم في هذه المؤسسة المالية وذلك لاستمرار التطور والنماء والتواصل بين حكومتنا الرشيدة وأبناء الوطن من أصحاب الدخل المحدود وكبار السن والمعاقين على أن يتم تسديد هذه الأسهم المجانية من فائض الميزانية وذلك بعد أن تعد آليه معينة لتحديد من يطلق عليهم ذوو الدخل المحدود حيث يمكن تصنيفهم على النحو التالي:

1. العاطلون عن العمل ويعيلون أسراً وهؤلاء من الطبقة المعدمة وخاصة من لم تقدم لهم وزارة العمل أو صندوق الموارد البشرية أو وزارة الخدمة المدنية أي مساعدات وظيفية و ممن يحملون شهادات دراسية أقل من المرحلة الجامعية على أن يتم حصر أعداد أفراد أسرة كل مواطن من ذوي الدخل المحدود حتى يتسنى تحديد أسهم مجانية إضافية لكل فرد من أفراد العائلة.
2. كبار السن من النساء والرجال الفقراء ومن ضمنهم المشمولون بالضمان الاجتماعي حيث إن الراتب الشهري يذهب للسكن وتسديد الخدمات

"ومن خلال هذا الاقتراح المقدم يمكن إعداد دراسة جدوى اقتصادية ومدى تأثير ذلك على رفاهية الوطن والمواطن وهذا ما تسعى له حكومة خادم الحرمين الشريفين وما قد تحدثه هذه المكرمة في نفوسهم من ارتياح..."

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 04-09-2006 العـــدد : 2166
الصفحـات : 25 المسلسل : 159

عبدالرحمن البريدي *

وتسديد التزامات الحياة الضرورية.

3. المواطنون من المعاقين حيث يمكن حصر كل معاق ومعاقة و نوعية الإعاقة حيث إنها قد تتفاوت من شخص إلى آخر على أن يتم منح أصحاب الإعاقات الشديدة ممن لا يملكون مصدر دخل نسبة كبيرة من الأسهم المجانية.

4. الموظفون والمتقاعدون من المواطنين ويعيلون أسراً والذين دخلهم الشهري ضئيل قد يمكن تحديد مبلغ معين وهذا بمثابة أن جميع الأشخاص الذين دخلهم أقل من ذلك هم من ذوي الدخل المحدود. على سبيل المثال يمكن تحديد من يكون دخله الشهري أقل من 4000 ريال كحد أدنى من أصحاب الدخل المحدود وكلما كان الدخل الشهري ضئيلاً زادت عدد الأسهم الممنوحة.

5. المواطنون الذين لا يملكون سكناً حيث إن هذه الطبقة من أصحاب الدخل المحدود وهم يشكلون أكبر شريحة في المجتمع ومعظم الدخل يذهب في إيجار المسكن وتسديد الخدمات وذلك بسبب أن إيجارات المساكن في معظم المدن السعودية مكلفة فيمكن منح هذه الشريحة أسهماً مجانية وذلك يمكن أن يحدد حسب الدخل الشهري وهذا سيسمح للحكومة بمعرفة عدد المواطنين الذين لا يملكون مسكناً مما قد يدعو الحكومة إلى زيادة دعمها لصندوق التنمية العقارية أو فتح المجال لأحد البنوك المحلية للقيام بهذا الدور مع تقديم دعم حكومي للبنك أو تكرار تجربة مشاريع الإسكان السابقة ويمكن معرفة أعداد المواطنين الذين لا يملكون سكناً من آخر إحصاء تم إعداده والمتوفر لدى مصلحة الإحصاءات العامة.

ومن خلال هذا الاقتراح المقدم يمكن إعداد دراسة جدوى اقتصادية ومدى تأثير ذلك على رفاهية الوطن والمواطن وهذا ما تسعى له حكومة خادم الحرمين الشريفين وما قد تحدثه هذه المكرمة في نفوسهم من ارتياح باتخاذ قرار كهذا ولا يعني أن هذا الاقتراح مقتصر على هذا البنك بل يوجد للحكومة استثمارات أخرى مثل البنك الأهلي أو سامبا أو الرياض أو شركة سابك أو الاتصالات، الكهرباء.... إلخ حيث يمكن أن تقوم حكومة خادم الحرمين الشريفين بتقديم هذه الأسهم المجانية في أي نشاط من أنشطتها التجارية والتي سيتم نقلها للقطاع الخاص. بشريطة أن تتم إعداد دراسة وافية تسمح بتطبيق وضبط تنفيذ هذا الاقتراح.

---

* كاتب سعودي